افاق نمو المعجم العربي الحديث

د. أحمد مطلوب ـ جامعة بغداد

مسيرة المعجم:

اهتم العرب بلغتهم اهتماماً عظيماً. وطفق اللغويون يجمعونها، وأخذ النحاة يضعون القواعد والأصول. وكانت اللغة العربية تواكب التقدم الحضاري وتحتضن الجديد، ولم تمض قرون إلا وهي من أغنى لغات العالم سعة وشمولاً، ولولا ما أصاب العرب في العهود المتأخرة لبقيت مزدهرة، ولكنها توقفت حينما اجتاحت الأمة العربية محن ونوائب كادت تسلمها الى سلب الذات والجمود.

وكان المعجم من أهم ما عني به العرب، فقد ظهر في البصرة عبقري خط للعربية سبيلها ودفع ا لناس الى العناية باللغة فكان معجمه (العين) أول ما ألف في هذا الميدان. ولا يضير هذا المعجم أن ينسب الى ذلك العبقري الخليل بن أحمد الفراهيدي (ـ ١٧٥هـ) أو إلى غيره، وحسب الخليل أنه وضع فكرته وأرسى قواعده، وصار هذا المعجم علماً في التأليف يرجع إليه الباحثون ويصدر عنه المؤلفون، فهو لا يزال عمدة الدارسين على الرغم من القرون المتتابعة والعلماء الذين ظهروا في كل عصر وأضافوا الى العلم كل جديد.

ويزخر التراث العربي بكتب لغوية كثيرة، فهناك كتب الغريب، والفقه، واللغات والهمز والحيوان والمواضع والبلدان، والأفراد، والتثنية والجمع، والأبنية، والصفات[1] وهناك المعاجم التي تعد من مفاخر العرب والمسلمين، وقد بدأته بالعين في القرن الثاني للهجرة ولا تزال تصدر هنا وهناك على امتداد الوطن العربي. وهي متفاوتة في ترتيبها ومادتها، وقد درسها كثير من المعاصرين، وقسمها عبدالله العلايلي الى مناهج ثلاثة:

الأول: منهج الخليل في العين، والمحكم لابن سيده، والجمهرة لابن دريد.

الثاني: منهج ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة، والمحيط للصاحب ابن عباد، والأساس للزمخشري والمصباح المنير للفيومي.

الثالث: منهج الجوهري في الصحاح، والعباب للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

وملخص الأساس للزمخشري[1].

وقسمها الدكتور حسين نصار الى أربع مدارس.

الأولى: تضم العين للخيل، والبارع للقالي، والتهذيب والمحيط للصاحب بن عباد والمحكم لابن سيده.

الثانية: تضم الجمهرة لابن دريد، والمقاييس والمجمل لأحمد بن فارس.

الثالثة: تضم الصحاح للجوهري، والعباب للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي، وكتاب المعيار للشيرازي.

الرابعة: تضم أساس البلاغة للزمخشري، ومعاجم اليسوعيين ومشروعات مجمع اللغة العربية في القاهرة[2].

وقد يكون هذا التقسيم دقيقاً لأن الباحث نظر الى مناهجها وتقسيماتها وأبوابها، ولكنه لا يظهر معالم تطور المعجم العربي ولا يوضح الفروق في عرض المادة، ولا يكشف عما أضيف من الفاظ ولا يبين تطور الدلالة اللغوية وما دخل الألفاظ من معان جديدة ـ ولو رتبها ترتيباً زمنياً لاتضحت حياة نمو المعجم ولسهل وضع المعجم التأريخي الذي يعنى بتطور اللفظة ودلالتها ولا يغني ما قام به المؤلف من تتبع مادتين عرضهما من خلال تقسيم المعجم الى مدارس جاء البارع لأبي علي القالي (ـ ٣٥٦ هـ) فيها بعد العين في المدرسة الأولى، وجاء كتاب الجمهرة لابن دريد (ـ ٣٢١هـ) أول معجم في المدرسة الثانية، وجاء الصحاح للجوهري (ـ ٤٠٠هـ) أول معجم في المدرسة الثالثة، وجاء أساس البلاغة للزمخشري (ـ ٥٣٨هـ) أول معجم في المدرسة الرابعة التي ضمت معاجم اليسوعيين ومشروعات مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهي متأخرة عن الأساس بقرون.

(١) تنظر هذه الرسائل والكتب في المعجم العربي نشأته وتطوره ج١ ص٣٧-١٩٧.

(١) ينظر تهذيب المقدمة اللغوية ص٢٦٨.

(٢) ينظر المعجم العربي ـ نشأته وتطوره ـ ج١ ص٢١٧، ج٢ ص٤٠٣.

إن هذا الترتيب ـ على الرغم مما فيه من منهجية ـ يقطع خط التطور، ولا يخدم الألفاظ وتغير دلالتها بتغير الأزمان ولا يحقق تحديد ظهور اللفظة أو استعمالها الجديد. وإذا ما أريد بحث الدلالة وجب أن ترتب المعاجم ترتيباً زمنياً، وتدرس كل مادة لتتضح مسيرتها ويحذف المكرر ويثبت ما أضيف خلال العهود السابقة. وهذه خطوة مهمة في وضع المعجم الحديث الذي يسعى اليه الباحثون الذين لا يقدرون على مراجعة المادة في المعاجم كلها لبعد كثير منها عن أيديهم؛ ولأنها تستغرق زمناً في المراجعة وجهداً في التدقيق. وقد بذل جهد كبير في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، وظهرت معاجم كثيرة حاولت أن تستخلص خير ما في المعاجم القديمة، ولكن معظمها ظل في نطاق ما رسمه القدماء من تشتت للمعاني يتعب المراجع، وشرح غامض يرهق الدارس كما أنها لم تعن بالجديد وبما طرأ على اللغة العربية بعد عهود الاستشهاد التي وقف عندها كثير من اللغويين والنحاة.

ومن تلك المعاجم «محيط المحيط» لبطرس البستاني الذي صدر جزؤه الأول ١٨٦٦م محتوياً على ما في القاموس المحيط للفيروز آبادي من مفردات اللغة وعلى زيادات كثيرة أخرى، ومضيفاً الى أصول الأركان فيه فروعاً وتفاصيل شتى. وألحق البستاني بها اصطلاحات العلوم والفنون وكثيراً من المسائل والقواعد والشوارد، وما لا يتعلق بمتن اللغة. وذكر كثيراً من كلام المولدين وألفاظ العامة منبهاً في أماكنها على أنها خارجة عن أصل اللغة، وذلك لكي يكون معجمه كاملاً شاملاً يجد فيه كل طالب مطلوبه.

واختار في ترتيبه اعتبار أول حرف من الكلمة دون الأخير، لأن ذلك أيسر في التفتيش عنها، فإذا كانت اللفظة مجردة تطلب في أول حرف منها، وإذا كانت مزيدة تجرد أولاً من الزوائد ثم تطلب في باب الحرف الأول مما بقي. وإذا كان في الكلمة حرف مقلوب عن آخر فتطلب تلك الكلمة في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه. وعلى ذلك تطلب «أبد» من باب الهمزة، و«استخرج» في «خرج» من باب الخاء، و«قاتل» في «قتل» من باب القاف، و«قام» في «قوم» و«باع» في «بيع» و«غزا» في «غزو» و«رمى» في «رمي»[1]. وليسهل على الطالب ميز بين الأفعال والأسماء، وبين المجرد والمزيد من النوعين ـ كل نوع على حدته مندرجاً مع نظيره من الأبنية. ففي «أبد» ذكر مضارعه ومصدره وجاء به لازماً ثم متعدياً بالحرف وبالتضعيف وذكر بعض الصفات والأسماء والظروف واتبع هذا المنهج في مواد معجمه الأخرى.

وله «قطر المحيط» الذي أصدره سنة ١٨٦٩م واختصر فيه معجمه الأول ولم يخرج عن المنهج الذي رسمه فيه. ولم يكن فيه حذف كثير، وبالمقارنة بين المعجمين يتضح أنه لم يحذف من المادة شيئاً ذا بال، ويكاد معظم ما ذكره في المواد يكون واحداً فمادة «أبد» في الاثنين واحدة، ولكن ـ على الرغم من ذلك ـ يعد هذا المعجم مختصراً للأول وأن نسبته اليه توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة الى محيطها[2].

وأصدر سعيد الخوري الشرتوني معجم «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» في عام ١٨٨٩م، وقد رجع الى ابن منظور والزمخشري والجوهري والفيومي والراغب الأصفهاني والمطرزي والزبيدي والفيروز آبادي وابن فارس والرازي، وأخذ من كتبهم الباب وقسمه الى قسمين:

الأول: في مفردات اللغة الصرفة.
الثاني: في المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام.
وضم ذيلاً يتضمن ثلاثة أمور:

الأول: ذكر ما كان قد تركه عمداً في أول الكتاب أو فاته سهواً في سائر الأبواب.
الثاني: ذكر ما استدركه على اللسان والتاج مما أخذه من كتب الثقات أو من الكتابين وارداً في غير مظانه.

الثالث: ذكر ما وقع في معجمه من الخطأ بعد الفراغ من مراجعته ومعارضته ثانية بالأمهات الصحيحة[1].

وأخرج القسم الأول والذيل، ولم يخرج القسم الثاني ولعل «الزمن لم يمهله ليؤلفه»[2].

واتبع في الترتيب طريقة المجمل لابن فارس وما شاكله من حيث إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها وهي الطريقة التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها مثل غوليوس وفريتغ وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام بطرس البستاني في محيط محيطه وقطر محيطه. وبناه على أربع قواعد:

الأولى: الاشارة الى أبواب الأفعال الثلاثية الستة.
الثانية: ذكر المقيسات مثل اسم المرة والنوع ومصادر ما فوق الثلاثي وجمع السلامة بقسميه للاستئناس، وكثيراً ما كان يغفلها لأنها مقيسة.

الثالثة: ضبط أول الكلمة بالحرف، مثل «الذرعة» ـ بالضم ـ أي ضم أوله، وإذا عقبه بالتسكين كان الضبط للثاني، وإذا عقبه بالتثليث أو مثلثة، فذلك إشارة الى أن في أوله ثلاث لغات واذا عقبه بالتحريك أو بمحركة كان المراد فتح الأول والثاني.

الرابعة: أشار الى اختلاف معاني الكلمة بتوسيط خط عرضي بين العاطف وما بعده.

والتزم في المادة أن يقدم الأفعال على الأسماء والصفات، وأن يرتبها على الماضي المجرد من الثلاثي أو الرباعي، ثم المزيدة. ففي مادة «أبد» ذكر الفعل اللازم والمضعف، وذكر «تأبد» و«الآبدة» و«الأبد» و«الأبدي» و«أبدا» وهذا ما فعله بطرس البستاني في معجمه. وتحرى في الشرح المحافظة على عبارات الأقدمين والوقوف عند كلام الفحول المقدمين ائتماناً بمن تقدمه من علية المؤلفين وثقات المصنفين، وابتعد عن الألفاظ المبذوءة رعاية لحرمة الأدب. وانتقد تساهل اللغويين في التعريف الدوري وفي قصور تعريف النبات والحيوان. وأقرب طريقة ـ عنده ـ لتعريف كل نوع من النبات والحيوان هي أن يفسر اسمه في الفصيح بما يعرف به من الأسماء العامية في كل طرف من أطراف البلاد العربية.

---

(١) تنظر فاتحة محيط المحيط وفاتحة قطر المحيط.
(٢) فاتحة قطر المحيط.

(١) ينظر أقرب الموارد ج١ ص٥ وما بعدها.
(٢) ينظر المعجم العربي ـ نشأته وتطوره ـ ج٢ ص٧١٩.

وأخرج لويس المعلوف «المنجد» في عام ١٩٠٨م، وقد اختصر فيه محيط المحيط وسار على منهجه واستعان بالمعاجم القديمة وتحرى المحافظة على عبارات الأقدمين وأغفل ما مس حرمة الآداب من الكلمات البذيئة التي لا يضر الجهل بها. وهو في ذلك يتبع نهج اليسوعيين الذين حاولوا أن يجردوا معاجمهم من الألفاظ المستهجنة التي لا يقبلها الذوق والأدب. ونال «المنجد» حظوة كبيرة وصار عمدة في فنه على الرغم مما كتب عنه، وطبع أكثر من عشرين مرة، وزيد على الطبعة الأولى مفردات جديدة ومعان مستحدثة ومصطلحات علمية، ووضحت فيه كثير من المعاني ليسهل فهمها، فصار بطبعاته الأخيرة أكثر نفعاً وأسهل تناولاً.

ولعبدالله البستاني معجم «البستان» الذي صدر سنة ١٩٣٠م وهو كمعجم «محيط المحيط» في مادته ومنهجه، ولا يكاد ـ يختلف عنه كثيراً. ففي مادة «أبد» حذف عبارات ـ قليلة وغير من التعبير وقدم وأخّر[١]، وليس في ذلك تغيير جوهري، لأن هؤلاء المؤلفين يغرفون من بحر واحد هو «القاموس المحيط».

وله مختصر سماه «فاكهة البستان» أصدره سنة ١٩٣٠ بتكليف من المطبعة الأميركية حين رأت الحاجة ماسة الى معجم لغوي مختصر يحوي الكلمات التي يحتاج اليها طلبة المدارس على اختلاف درجاتها. وجرى البستاني في ترتيبه على نسق «البستان» باعتبار الحرف الأول من الكلمة لسهولة البحث عنها وتتابع مشتقاتها بحسب الترتيب الصرفي، ولم يحذف كثيراً من الأول، وبالمقارنة بين المعجمين في مادة «أبد» يتضح أنه لم يحذف سوى كلمات أو عبارات قليلة لا تؤثر في المنحى العام[٢].

وكانت هذه المعاجم تنحو منحى القديم في ترتيب أصل الكلمة، ولكنها اختلفت عنها في أنها اتبعت أول الكلمة فوسطها فآخرها. وظن بعضهم أن هذه المعاجم لا تزال صعبة لأنها تتبع الطريقة القديمة ولا بد من أن تيسر لتكون سهلة التناول، وليقدر الناشئون على استخراج الكلمات فوضع جبران مسعود «الرائد» وأخرجه سنة ١٩٦٤م ورتب مفرداته وفقا لحروفها الأولى أي أنه لم يرجع الى المادة حسب أصولها وإنما الى حروف الكلمة بحسب ترتيبها. وقد تحدث عن معاناة الرجوع الى المعاجم القديمة فقال إن أساليبها «لم تكن على مستوى العصر، فأدنى للباحث أن يهتدي بسرعة وسهولة الى معاني الكلمات المطلوبة، والكلمات مبثوثة في المعاجم بطرائق تختلف أحياناً بين معجم وآخر حسب قواعد تحاول مراعاة النطق الصرفي وغيره، ولكنها لا تراعي منطق المخارج الأبجدية في أوائل الألفاظ أنّى للباحث المستهدي أن يقف على المعنى المراد واللفظة تائهة في مظانها بين إعلال وإدغام واشتقاق وتعريب فإذا بالمدرسة تدرج في باب الدال لا في الميم، وإذا بتدارس تدرج في باب الدال لا في باب التاء، وإذا بقال تحار بين «قول» وقيل»[٣].

وسار على ترتيب الألفاظ حسب حروفها فتوزعت كلمات المادة في أماكن متفرقة وإذا بالإبداع في الهمزة، والبديع في الباء، والمبدع في الميم.

(١) ينظر البستان ج١ ص١-٢.
(٢) ينظر فاكهة البستان ص١.
(٣) الرائد ص١١.

وهذه الطريقة جيدة للمراحل الدراسية الأولى ليسهل الرجوع الى مادة المعجم، ولكنها تحرم المثقف من روح اللغة وترابط الفاظها والوقوف على ما يتصل بالمادة اللغوية الواحدة ومشتقاتها، وتجعل الأفعال والأسماء والظروف تتناثر، والفعل الرباعي يبتعد عن الثلاثي، والمزيد عن المجرد. وقد تكون هذه الطريقة نافعة في معاجم المصطلحات والأعلام والبلدان لا في معاجم اللغة التي ينبغي أن ترتب على أصل المادة للاحتفاظ بالصلة بين الألفاظ ومعرفة أصولها.

ونحا هذا المنحى «القاموس الجديد» للجيلاني بن الحاج يحيى وعلي بن هادية وبلحسن البليش الذي صدر سنة ١٩٧٩م[١]. وهو نافع للشادين في اللغة غير أنه كالرائد يقطع الصلة بين المعاجم القديمة والحديثة ويفكك العربية المعتمدة على الاشتقاق.

وهناك محاولات كثيرة في هذا الميدان، وكلها تسعى الى وضع معجم جديد وان اختلفت السبل. ولعل أهم المعاجم التي احتفظت بسمات المعجم القديم وخصائص المعجم الحديث ثلاثة:

الأول: المعجم لعبدالله العلايلي الذي صدر قسم صغير منه سنة ١٩٥٤م، وهو موسوعة لغوية علمية فنية. وقد حافظ فيه مؤلفه على الوحدة الاشتقاقية وفرق بين أبواب الأفعال تبعاً للمعاني، وبين الحقيقة والمجاز والتنزيل والنقل والاتساع بذكر افروق والعناية بتبيان الدخيل والمولد وأفراد التعدية واللزوم والنص على ميزان الكلمة. وذكر المصطلحات العلمية الصرفة، وأفرد ما هو من وضعه الجديد بمثابة تذييل للجذر، ووضع المزيد الغامض في محله من الزيادة[٢].

واتبع فيه الثلاثي حسب ترتيب حروفه، وأدخل فيه ما يتصل من ألفاظ، ففي الفعل «أبد» ذكر مضارعه ومصدره وما فيه من حروف زيادة واسم الفاعل والأسماء والظروف. وقد حافظ بهذا المنهج على وحدة المادة وسهل الربط بين مفرداتها الراجعة الى معنى أصلي تفرعت منه المعاني المختلفة.

وأصدر سنة ١٩٦٣ مجلداً من معجمه «المرجع»، وقد حذا فيه حذو معجمه الأول. وكان قد قال عام ١٩٥٤م وهو يتحدث عن «المعجم» بأنه قد استوى من رواجعه عنده معاجم ثلاثة:

١ـ معجم صغير، قصره على المأنوس من اللغة في قديمها وعلى المولد الحديث الذي فرض وجوده في دائرة المصطلح العلمي إن تعريباً أو اشتقاقاً.

٢ـ معجم وجيز الشرح متوسط الاحصاء للمفردات.
٣ـ المعجم المطول وهو متسع الجنبات[٣].

الثاني: معجم متن اللغة لأحمد رضا الذي صدر سنة ١٩٥٨م في خمسة أجزاء، وقد وضعه باقتراح من المجمع العلمي العربي بدمشق وعلى النسق الذي رآه المجمع[٤]. ورتبه على أصل المادة المجردة من

(١) ينظر كتاب وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي ص٢١٧.
(٢) ينظر المعجم ص٢٠-٢١.
(٣) ينظر المعجم ص٢٢-٢٤.
(٤) بداية سنة ١٩٣٠ وانتهى منه سنة ١٩٣٩ وظل يراجعه وينقحه حتى سنة ١٩٤٧.

الزيادات في الحروف كما هو الحال في سائر معاجم اللغة العربية قديمها وحديثها، لأن اللغة العربية لا تنقاد لترتيب الكلمات على حروف الكلمة كما هي في أصلها وزائدها، لأنها من اللغات المتصرفة التي تدخل في صلبها الزيادات على المادة لزيادة المعنى وتتغير الكلمة بتنوع الاشتقاق وسعته وكثرته تنوعاً يبعث الشتات في الكلمات المشتقة من أصل واحد إذا أريد ترتيبها على صورتها، ويدعو الى تباعدها عن محالها الذي تألفها تباعداً يأباه الذوق العربي.

وبدا الترتيب على نسق واحد وأول ما ذكر من المادة الفعل الثلاثي المجرد على ترتيب أبوابه الستة، ثم المعدى بالتضعيف من الثلاثي، ثم المعدى بالهمزة ثم «افتعل» و«تفعل» وهكذا الى «استفعل». ثم بدأ في الأسماء بالثلاثي المجرد المفتوح الفاء، ثم مضمومها، ثم مكسورها. ثم المحرك ثم صفة فاعل وفاعلة، ثم المفعول وما جرى مجراه، والفعال وما أشبهه والفعيل وأضرابه، ثم المزيد بالميم، ثم أتبع المادة بالمضاعف الرباعي كزلزل في مادة «زلل» ثم ختم المادة بما جاء في أسماء العرب منها، ثم بأسماء الأمكنة والبلدان من بلاد العرب. وذكر مصادر الفعل الثلاثي كلها لأنها سماعية ولم يذكر مصادر الثلاثي المزيد والرباعي لا مجرداً أو مزيداً لأنها مطردة، إلا ما شذ منها عن القاعدة وهو نادر، وقد ذكره الى جانب فعله مثل توضأ وضوءاً وتطهر طهورا وصلى صلاة وأدركه دركاً ومدركاً، وذكر مع الفعل اسم الفاعل منه واسم المفعول.

أما إذا كان في ذكره ـ مفرداً ـ فائدة أفرده بالذكر وذكر النسب الشاذة عن القياس أما النسب القياسية فلم يذكرها إلا ما ندر.

وأشار الى المضارع المجرد بحركة عينه، وذكر الجموع لأنها في الثلاثي سماعية في الأغلب وليس لها ضابط مطرد.

واختار في الشرح أفضل عبارات الأئمة وتجنب سرد كل أقوالهم في الاستدلال على ما ذهبوا اليه منها وترك تعليلاتهم، وأشار الى المجاز معتمداً في الحكم بمجازيته على أقوال الأئمة كالزمخشري في الأساس والزبيدي في التاج وعلى ما جاء في تضاعيف الكتب، ووضع ما عثر عليه في تضاعيف مواد اللغة في كتب الأئمة ناداً عن مادته في محله من مادته التي هو منها. وذكر ما وضعه أو صحح إطلاقه مجمعا دمشق والقاهرة من الأسماء الجديدة للمسميات الحديثة. وعني بتدقيق الأوزان والمكاييل ومقادير المساحة القديمة وطبقها على الأوزان والمكاييل العشرية من الغرام والمتر. وذكر الكلمات التي طرأت على اللغة في العصر العباسي بعضها اندثر ولكنه لا يزال مذكوراً في مؤلفات ذلك العصر، وبعضها ما زال مستعملاً الى اليوم. وأعاد بعض العامي الى الفصيح وجعل مكانه الهامش خشية أن يختلط الفصيح بالعامي في متن المعجم، وحرص على أن لا تفوته مادة ذكرت في لسان العرب وتاج العروس. ولم يذكر اصطلاحات العلوم والفنون لأنها خارجة عن اللغة إلا ما كان منها له أساس بالمتن.

وألحق بالمقدمة المصادر القياسية للأفعال المزيدة والرموز الواردة في المعجم والكلمات الطارئة على اللغة مثل ما عربه هو نفسه ومجمع اللغة العربية في القاهرة والمجمع العلمي في دمشق ومجمع مصر الأول (١٨٩٣م) ومجمع مصر الثاني (١٩١٠م) وذكر أوضاعاً نشرها أحمد تيمور والأب انستاس الكرملي.

أما مصادره فقد كانت كتب الأئمة السالفين لأن كتب المتأخرين المعاصرين غير مأمونة الخطأ. وكان يضع أمامه تاج العروس الى جنب القاموس المحيط الى جنب لسان العرب. ويأخذ المادة فيطالعها في القاموس ويدقق في شرحها في التاج ويختصرها في مسودة، ثم يعارضها بما في لسان العرب ويحرص في الاختصار على أن لا يخرج عن مرادهم ومدلول كلامهم ثم ينظر بعد ذلك في أساس البلاغة للزمخشري ومختار الصحاح للرازي والمصباح المنير للفيومي، وبعد ذلك كله يثبت ما استخرجه في موضعه من معجم متن اللغة. ولم ينبه فيما نقله من هذه الكتب الخمسة إلى اسم الكتاب المنقول عنه وأما ما نقله عن غيرها فإنه نبه اليه والى اسم الكتاب[1].

ومعجم متن اللغة خطوة جديدة في وضع المعجم الحديث، لأنه لم يقف عند القديم وحده وإنما أضاف اليه ما استجد من ألفاظ الحضارة وما وضعه مجمعا دمشق والقاهرة.

الثالث: المعجم الوسيط الذي أخرجه مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٠ وهو كمعجم العلايلي في ترتيب مواده، وبالرجوع الى مادة «أبد» تتبين الصلة بينهما، وبذلك حافظ هذا المعجم على الترتيب المرتبط بأصول الكلمة.

وقد استهدت اللجنة التي وضعته بما أقره مجلس مجمع اللغة العربية ومؤتمره من ألفاظ حضارية مستحدثة أو مصطلحات جديدة موضوعة أو منقولة في مختلف العلوم والفنون أو تعريفات علمية دقيقة واضحة للأشياء. وأهملت كثيراً من الألفاظ الحوشية الجافية أو التي هجرها الاستعمال لانتفاء الحاجة اليها أو قلة الفائدة منها كأنها أجمعت المعاجم على شرحها بعبارات تكاد تكون واحدة شرحاً غامضاً مقتضباً لا يبين حقائقها ولا يقرب معانيها، وأغفلت المترادفات التي تنشأ من اختلاف اللهجات وعنيت بإثبات الحي السهل المأنوس من الكلمات والصيغ، واستعانت في شرحها للألفاظ بالنصوص والمعاجم التي يعتمد عليها وعززته بالاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية والتراكيب البلاغية المأثورة عن فصحاء الكتاب والشعراء وصورت ما يحتاج توضيحه الى التصوير وآثرت في الشرح الأساليب الحية على الأساليب الميتة وأدخلت ما دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولدة أو المحدثة أو المعربة أو الدخيلة التي أقرها المجمع وارتضاها الأدباء فتحركت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم.

ويتلخص المنهج الذي نهجته اللجنة في ترتيب مواد المعجم بأنها قدمت الأفعال على الأسماء، والمجرد على المزيد من الأفعال، والمعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي، والفعل اللازم على الفعل المتعدي. ورتبت الفعل الثلاثي على أبوابه الستة، والفعل الثلاثي المزيد بحرف على «أفعل» و«فاعل» و«فعّل» والثلاثي المزيد بحرفين «افتعل» و«انفعل» و«تفاعل» و«تفعّل» و«افعلّ» والثلاثي المزيد بثلاثة أحرف عن «استفعل» و«افعوعل» و«افعالّ» و«افعوّل» والرباعي المزيد بحرف على «تفعلل».

وأما ما ألحق بالرباعي من أوزان فقد ذكر منها ما رأت اللجنة إثباته

---

(١) ينظر منهجه في معجم متن اللغة ج١ ص٧٢ وما بعدها.

مع الإحالة عليه في موضعه من الترتيب الحرفي للمواد، فكوثر ـ مثلاً ـ تذكر في «كثر» موضحاً معناها وفي «كوثر» محالة على مادة «كثر» وفُصل» مضعف الرباعي عن مادة الثلاثي وذكر في موضعه من الترتيب الحرفي، فزلزل كتبت في مادة «زلزل» و«زلّ» كتبت في «زلل» وهناك كلمات صدرت بالتاء المبدلة من الواو إبدالاً دائماً كالتؤدة وتجه وتقى وتخم واتّقى والتراث، وقد جعلتها اللجنة مع أصلها في باب الواو. وراعت في رسم مثل «ائتب» إذا وقعت في مبدأ الكلام أن تثبت الهمزتان، همزة الوصل المرسومة ألفاً وهمزة فاء الكلمة المرسومة ياءً، وإن كانت قواعد الصرف تقضي بإبدال الهمزة الثانية ياءً في البدء بالفعل فيقال «أيتب» ورتبت الأسماء ترتيباً هجائياً[1].

وقد جمع المعجم الوسيط بهذا المنهج بين الأخذ بأصول الكلمة وذكرها بحروفها، والاحالة على الأصل، وبذلك سهل استعماله وكان أكثر فائدة للمراجعين الذين لا يعرفون أصل الكلمة. وقد قيل في هذا المعجم الكثير ولكنه يظل نافعاً ومرجعاً مهماً في اللغة لأنه ذكر كثيراً من الألفاظ الجديدة ويسر المعاني وشرحها شرحاً واضحاً وهذا المعجم خير أساس للمعجم اللغوي الحديث إذا ما جرد من الأعلام والبلدان والمصطلحات العلمية الدقيقة، وأضيفت اليه الألفاظ الجديدة مما أقرته المجامع وقبلته اللغة العربية طبيعة وذوقاً.

آفاق المعجم:

ذلك ما كان من القديم والجديد في العناية بالمعجم، ولكن المعجم العربي لا يزال يستشرف آفاقاً جديدة، وقد دفع ذلك الى أن يفكر العلماء بوضع معاجم تغني المراجع وتقدم له خير زاد بجهد قليل وفي وقت قصير، وان ينهدوا لوضع المعاجم المتخصصة بالعلوم ومصطلحاتها. وتزخر المكتبة العربية بكثير منها، وكان بعضها جهد فرد، وكان بعضها الآخر جهد مجامع لغوية ومؤسسات علمية. وهذا كله يبشر بخير عميم بعد أن وعى العرب ذاتهم وأخذوا يتلمسون طريق البناء ويسيرون بخطى ثابتة تدعمها إرادة قوية ويعززها علم غزير وتخصص دقيق. ولكن الوصول الى الغاية لا يزال بعيداً، ولا تزال خطوات كثيرة تنتظر الباحثين، لأن في العلم سعة وتطوراً، وفي الحياة تقدماً وتجدداً، ولا بد للمعاجم، من أن تنهض بذلك كله لتستوعب الحضارة القائمة وتستشرف ما يسعى الى إقامته المخلصون.

يرى عبدالله العلايلي أن العمل المعجمي على أنحاء:
الأول: المعجم المادي ويبحث على سنة المعاجم القديمة.
الثاني: المعجم العلمي ويبحث في الاصطلاحات.
الثالث: المعجم الاصطلاحي ويكون على نسق الكليات لأبي البقاء والتعريفات للجرجاني.

الرابع: المعجم التاريخي أو النشوئي.
الخامس: المعجم المعلمي، ويضم جميعها باختصار[2].

(١) ينظر تقديم المعجم الوسيط ج١ ص١٠-١٣.
(٢) ينظر تهذيب المقدمة اللغوية ص٢٦٩.

ولعل أهم ما ينبغي العمل من أجله في هذه الأيام خمسة ألوان من المعاجم:

الأول: المعجم العلمي. الثاني معجم المعاني. الثالث: معجم البلدان. الرابع: معجم الأعلام. الخامس: المعجم اللغوي.. ويراد بالمعجم العلمي ما يشمل المصطلحات التي يتداولها أصحاب علم بعينه وقد عرف العرب هذا اللون من التأليف منذ القديم، وظهرت معاجم تعنى بلون من ألوان العلم أو ألوان مختلفة[1].

وزادت وزادت العناية بها في هذا العصر وبلغت المئات، وقدمت أجل خدمة. واهتم العرب بمعاجم المعاني، ولعل «فقه اللغة» للثعالبي و«المخصص» لابن سيده من أشهر ما عرف في القديم، وقد زادت الحاجة اليها في هذا العصر بعد ازدهار الحضارة وتشعب انحائها وكثرة ما دخل من مخترعات وتفنن في الحياة فإذا به يفيض ويدعو الى من يحده بلفظ أو مصطلح يقرب بين الناطقين أو الكاتبين باللغة وقد شعر أعضاء مؤتمر التعريب الذي انعقد بالرباط في نيسان ١٩٦١م بضرورة وضع معجم من هذا اللون فأوصوا بوضع «معجم» معان ليستعين به أبناء العربية في العثور على الألفاظ الدقيقة لما يجول في أذهانهم من المعاني والصور»[2]. وقام عبدالعزيز بن عبدالله بوضع هذا المعجم ونشر فصولاً منه في مجلة «اللسان العربي» وهو تمهيد لكتاب يضم جميع ألفاظ اللغة العربية مبوبة حسب معانيها تبويباً ملائماً لهذا العصر وذوقه يسهل على الباحث أن يعثر فيه على الألفاظ المؤدية للمعاني التي تجول في خاطره، وسيكون هذا المعجم عند إنجازه وطبعه خير هدية لأبناء هذا العصر لأنه يحقق كثيراً من الأهداف اللغوية والحضارية.

وتزداد الحاجة الى معجم للبلدان بعد أن أصبحت المعاجم القديمة لا تعين المعاصرين إذ ليس من الدقة أن يرجع الباحث أو الدارس الى معجم يحدد له المسافة بالفراسخ أو بمسيرة يومين أو سبع ليال كما فعل المعجم الوسيط فقال عن بردى «نهر دمشق الأعظم، يخرج من قرية الزبداني على خمسة فراسخ من دمشق مما يلي بعلبك»[3]. أو أن يرجع الى معجم لا يضم الحديث من البلدان، فبين ياقوت الحموي ونهاية القرن العشرين قرون اندثرت فيها بلدان وقامت مدن وأقطار، ولا بد للجديد من أن يعرف بموقعه وحدوده ومساحته وسكانه، وأن يكون ذا نفع لكل طالب علم. وللأعلام معجم، وقد زادت عناية العرب بهذا اللون وكثرت المعاجم واتسعت، فإذا هي فيض ولا يحتاج المثقف الى كل ما جاء فيها وإنما يعنيه ما اشتهر منها وعرف ولا يزال يذكره حياً بين الناس. ومثل هذا يحتاج الى وضع معجم عام للأعلام يكون موجزاً تسهل الاستفادة منه لمن أراد المعرفة، أما المتخصصون فلهم معاجمهم القديمة والحديثة ولهم أن يفعلوا ما يشاءون لأنهم لا يريدون المعرفة العاجلة وإنما يسعون الى التثبت في العلم والوصول الى اليقين.

إن هذه الألوان الأربعة مهمة في هذا العصر، وليس وضعها ـ وقد وضع كثير منها ـ بالصعب أو المستحيل لأنها محددة الأهداف واضحة المعالم، والعلماء والمفكرون قادرون ـ بلا ريب ـ على أن يقوموا بها

(١) تنظر المعجمات العربية ص١٣٣ وما بعدها.
(٢) ينظر التعريب ومستقبل اللغة العربية ص٢١.
(٣) المعجم الوسيط ج١ ص٤٧.

ويخرجوا لكل علم أو فن معجماً يحدد ألفاظه ويشرح مصطلحاته ويكون وعاءً لما يستجد ولما يضيفه تقدم العلم وازدهار الحضارة. ولكن المعجم اللغوي أصعب سلماً لأنه يشمل الألفاظ اللغوية وتطور دلالاتها وما جاء في الأدب شعره ونثره، وهو غير هذه الألوان الأربعة بل لا ينبغي أن تقترب مواده منها إلا ما أصبح شائعاً مألوفاً يستعمله أصحاب اللغة مهما اختلفت الثقافة وتنوع الاختصاص، أي أنه لا يضم المصطلحات العلمية الدقيقة ولا البلدان والأعلام لئلا يقع خلط بينها ويختل ترتيب المعجم ويتسع حجمه حيث لا ينبغي له أن يتسع ويعجز الناس عن الرجوع إليه.

أما المعجم التاريخي الذي رسمه فيشر وعمل من أجل إخراجه فإنه ليس كبير أهمية في هذا الوقت، وليس من السهل وضعه وقد أقامه على سبع نواح تاريخية واشتقاقية وتصريفية وتعبيرية ونحوية وبيانية وأسلوبية[1]. وهذه النواحي السبع تتطلب جهداً عظيماً في الوقت الذي يسعى فيه أصحاب اللغة الى خدمتها بأسرع ما ينبغي لتلحق بالتطور العظيم والحضارة الواسعة والعلم الجديد الذي يسابق الزمن. وقد بدأ مجمع اللغة العربية في القاهرة بوضع «المعجم الكبير» ورسم خطته وأصدر قسماً منه ولكن إكماله ليس بالقريب، وقد عرضت على مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الحادية والخمسين المنعقدة في شباط وآذار ١٩٨٥م المواد التي أنهى مجلس المجمع دراستها من المعجم الكبير، وهي المواد المبتدئة من أول حرف الحاء الى (ح ب ي)، واستمع المؤتمرون الى الملاحظات التي قدمها الأساتذة حمد الجاسر وعبدالسلام هارون ومحمد بهجة الأثري وحسني سبح وعدنان الخطيب، فتقرر إحالتها على اللجنة المختصة لاعادة النظر في المواد التي شملتها تلك الملاحظات[2]. ومعنى ذلك أن الطريق طويل الى إكمال هذا المعجم الذي سيكون - بلا ريب - هدية هذا القرن الى أبناء الأمة العربية القادمين. إن وضع المعجم التاريخي مهم ولكنه صعب، ولعل الأنفع منه والأيسر وضع معاجم تاريخية لكل علم أو فن تعرض فيها حياة اللفظة وانتقالها من معناها اللغوي الى معناها الاصطلاحي، وتطور معناها الاصطلاحي من عصر الى عصر حتى ا ستقرارها في القرن العشرين... وقد بدأت هذه المعاجم تظهر وأخذ العلماء المختصون يسعون الى إخراجها، فهناك معجم للفقه ومعجم للنحو ومعجم للبلاغة ومعجم للتربية ومعجم للفلسفة ومعجم الألوان الحضارة ومعجم للفنون وغير ذلك مما زادت العناية به في هذه الأيام، وستكون هذه المعاجم نواة للمعجم التاريخي الكبير الذي يطمح اليه كثير من المعاصرين... ولكن الحاجة كبيرة في هذ الأيام الى معجم لغوي يتميز بالسهولة ومواكبة العصر، وقد سد «المعجم الوسيط» فراغاً كبيراً ولكنه لا يزال دون الطموح لما فيه من نقص في الألفاظ الجديدة، وحشد للأعلام والبلدان وإدخال للألفاظ العامية المحلية... وليس وضع معجم حديث على غراره بالصعب ولا تزال هناك سعة في التصور وهمة في العمل والانجاز، ولا تزال هناك أبواب مشرعة للغة العربية التي استوعبت الحضارة والتقدم العلمي، وهي اللغة الواسعة التي تعددت وسائل نموها وتطورها... فهناك المجاز والاشتقاق والارتجال والتوليد والقياس والاقتراض والنحت[1]. وهي وسائل تتسع لاستيعاب العلوم ومصطلحاتها والحضارة وألفاظها، وهي قادرة - بلا ريب - على أن تمد المعجم الحديث بمادة لغوية كبيرة تستجيب لمتطلبات الحياة وتؤدي ما يعبر به المعاصر عن معان وأفكار.

فالمجاز باب واسع للتفنن والابداع ليس في الأدب وحده وإنما في وضع الألفاظ ولم يقف في أي عهد من عهود اللغة العربية وإنما واكب الحياة الأدبية واللغوية وشهدت الاتجاهات المعاصرة ألواناً كثيرة منه. وقد دخل المجاز في المعاجم القديمة وأصبح بعض المجازات حقائق لا يعرف أصلها إلا المتعمق في اللغة، وكثير من الأسماء الشرعية والأسماء الدينية والفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية مجازات حددها القرآن الكريم أو وضعها العلماء فأصبحت حقائق لا يذهب الذهن الى أصلها إلا بعد البحث والتنقير. ولعل أساس البلاغة لجارالله الزمخشري أكثر المعاجم عناية بالمجاز، فقد اهتم به وأفرده عن الحقيقة كما أفرد الكناية عن التصريح وقد اتخذ منهجاً سار عليه وهو أن يذكر مجاز كل مادة بعد الانتهاء من المعاني الحقيقية ففي مادة «أبد» يقول «ومن المجاز فلان مولع بأوابد الكلام وهي غرائبه وبأوابد الشعر وهي التي لا تشاكل جودة»[2] والمعجم الحديث سيكون أوسع من «أساس البلاغة» في هذا الفن لأنه سيضم مجازات كثيرة لم تكن معروفة حينما وضع الزمخشري أساسه... والاشتقاق باب واسع وإن حصره القدماء في مسائل معينة ولم يطلقوه والمعجم الحديث قادر على أن يأخذ من هذه الوسيلة مادته لأن العربية لغة اشتقاقية، ولا بد - إذا أريد للمعجم أن ينهض - من الأخذ بالاشتقاق الى أبعد مدى وأن لا ينحصر فيما رسمه القدماء. والارتجال من وسائل وضع الألفاظ، ومثله التوليد بمعنى نقل اللفظة من المعنى القديم الى المعنى الجديد، كجريدة، والمجلة والسيارة والطيارة وغيرها من أسماء الآلة والأداة.. والقياس باب واسع وإن تشدد البصريون فيه ولم يجيزوا القياس على الأمثلة القليلة النادرة، وقد أجاز الكوفيون القياس على المثال المسموح وأخذ بذلك بعض المحدثين ودعا الى الانتفاع بالوارد المسموع لتمنح اللغة قوة وقدرة على مسايرة الحياة المتجددة بمستحدثاتها العلمية والحضارية[3]. وكان أبو عثمان المازني يقول:

«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[4].

ويبقى الاقتراض والنحت وهما نافعان في المصطلحات العلمية غير أنهما قد يفسدان المعجم اللغوي اذا ما وجدا سبيلهما اليه كما يدعو بعض المعاصرين ويأخذ به بعض الداعين الى الانفتاح على لغات العالم والأخذ بما فيها من وسائل لتتقدم اللغة العربية وتستوعب الحياة الجديدة.

لقد أخذ القدماء بهذه الوسائل واستعانوا بها واتخذوها وسيلة من

---

(١) للتفصيل ينظر المعاجم العربية ص١٣٧ والمعجم العربي - نشأته وتطوره ج٢ ص٧٣٤.

(٢) تنظر مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد المزدوج (٢٨-٢٩) ص٢٣١.

(١) ينظر دعوة الى تعريب العلوم في الجامعات ص٦٩ وما بعدها.

(٢) أساس البلاغة ص١.

(٣) ينظر اللغة والنصوص ٦٢، ٦٤.

(٤) المنصف ج١ ص١٨٠.

وسائل إغناء المعجم الى جانب ما سمع عن العرب وجمعه الرواة واللغويون. وكان المتأخرون يأخذون من المتقدمين وينقلون عنهم، وقد صرح بذلك معظمهم في مقدمات معاجمهم واعترفوا بفضل السابقين، ولكنهم لم يضيفوا كثيرا الى من تقدمهم ولم ينتفعوا بما طرأ على اللغة العربية من تطور في دلالة الألفاظ وسعة في التعبير. وفات بعضهم كثير من الألفاظ والمعاني كالجوهري الذي قال الفيروزابادي فيه إن نصف اللغة أو اكثر فاته إما بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادة[1] وكان من المؤمل أن يضيف الزبيدي الكثير من الألفاظ والمعاني لولا وقوعه في أسر «القاموس المحيط» وانشغاله بأمور كثيرة أبعدته عن الهدف اللغوي الذي من أجله يؤلف المعجم.

إن وقوف القدماء عند عهد الاستشهاد اللغوي اضاع كثيراً مما استحدث، وكانت اللغة العربية قد نمت نمواً كبيراً حينما ازدهرت حضارة العرب، وظهر الشعراء والكتاب والعلماء وهم يتحدثون عن الحياة الجديدة ويعبرون عما يشاهدونه ويحسون به. ويتم نمو المعجم الحديث بالرجوع الى التراث الضخم الذي تركه العرب وجَرْدِه وإدخال الألفاظ التي لم يدخلها أصحاب المعاجم القديمة، لأن إهمال الكتب يحصر اللغة في نطاق ضيق ويوقف مسيرتها ويعوق نموها وتطورها وكان الزمخشري من أكثر القدماء تحرراً فقد استفاد في «أساس البلاغة» مما نقل عن العرب وما طالعه.

في بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ وجوامع كلم، وتخير ما وقع في عبارات المبدعين وانطوى تحت استعمالات المغلقين أو ما جاوز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها من التراكيب التي تملح وتحسن لجريها على الألسنة والأقلام[2]. وغاص الفيروز ابادي على المعاني في بطون الكتب وضمها الى خلاصة ما في المحكم والعباب[3]. وهذا طريق يفضي الى حرية المعاصرين في الغوص على ما في بطون الكتب القديمة والحديثة، وأخذ ما صح وإدخاله في المعجم ليكون نابضاً بالحياة وليظل مسايراً للغة لا قيداً يمنعها من النمو والعطاء.

ولا بد للمسموع من أن يجد سبيله الى المعجم، ويراد به ما جمع من العلماء والمعتد بلغتهم وفصاحتهم لا عامة الناس. أي أنه لا ينبغي تحرير السماع ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات كما ذكر المعجم الوسيط[4]، لأن ذلك يؤدي الى إفساد اللغة ودخول العامي المبتذل والأعجمي المحرّف. وقد أدخل المعجم الوسيط الألفاظ المحدثة وهي ما استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة. وقد يكون ذلك مقبولاً إذا كانت أصوله عربية وقد عرف أما إذا كان أجنبياً أو حرّف تحريفاً أبعده عن أصله فذلك لا يرضي اللغة وأهلها، لأن فيه خروجاً عليها وإقراراً للمبتذل من الألفاظ مثل «الجزمجي» و«الطربوش»[5].

(١) القاموس المحيط ج١ ص١٧.
(٢) ينظر أساس البلاغة ص (د).
(٣) ينظر القاموس المحيط ج١ ص٣.
(٤) ينظر المعجم الوسيط ج١ ص١٠.
(٥) ينظر المعجم الوسيط ج١ ص١٢٢، ج٢ ص٥٥٩.

إن المعجم الحديث ينبغي أن يستوعب الألفاظ الجديدة ولكن لا الألفاظ التي تنحدر باللغة وتبعدها عن مسيرتها الطبيعية، ويأخذ من الأدب قديمه وحديثه وكتب التاريخ والجغرافية والفقه والرحلات وغيرها، ويستعين بوسائل نمو اللغة ولا يقتصر على النقل من المعاجم القديمة كما فعل بعضهم في أواخر القرن الماضي ومطلع القرن العشرين، وإنما يتوسع ويدخل الفاظ المعاصرين البلغاء وأساليب المبدعين. وقد خطا أصحاب «القاموس الجديد» الذي صدر في تونس سنة ١٩٧٩م خطوة في هذا الميدان فاستشهدوا بشعر من لم يستشهد بشعرهم في القديم كالمتنبي والمعري وأبي فراس وابن زيدون. ولم يقفوا عند هؤلاء وإنما استشهدوا بشعر المحدثين كأحمد شوقي وحافظ ابراهيم والرصافي والعقاد والشابي ومحمد الفائز القيرواني ومصطفى خريف[1]. وكان الاستشهاد بهؤلاء لأنهم لم يخرجوا على اللغة السليمة وقد تأتي خطوة جديدة وهي الاستشهاد بما يضعه الأدباء المعاصرون من الفاظ جديدة أو ما يستقر في كلامهم من استعمال لم يألفه القدماء.

ولا ينبغي أن يهمل ما وضعته المجامع العربية في هذا العصر، فقد كان لها دور كبير في إغناء اللغة العربية وتطورها، ولا ما وضعه العلماء والباحثون ووجد سبيله الى لغة الحياة الأدبية والعلمية، لأن هذين الرافدين أهم ما يمد اللغة ويطورها لما فيهما من عطاء وقدرة على الوضع والأخذ بأسباب العلم الحديث والذوق الرفيع، ولا سيما ألفاظ الحضارة التي اكتنفت المعاصرين من كل جانب وكادوا يعجزون عن التعبير عن الحياة الجديدة لولا المجامع وفضلاء القوم.

فالمعجم الذي يرتبط بالحياة المعاصرة ينبغي أن يأخذ بوسائل نمو اللغة ويستعين بما بذل من جهد في القديم والحديث. ولعل أهم ما يوسع مادته:

١ـ الرسائل اللغوية مثل كتب الغربيين والفقه، وكتب اللغات وكتب الحيوان والنبات وكتب النوادر وكتب الإفراد والتثنية والجمع وكتب الأبنية وغيرها مما طبع أو فقد وظلت بعض مواده في المظان الأخرى.

٢ـ المعاجم وهي كثيرة وقد ضمت مفردات اللغة وشروحها وكثيراً من الأبنية ومعانيها وهي على الرغم مما تشترك فيه يتميز بعضها عن بعض وسيجد المعاصرون فيها مادة وفيرة تكون أساساً لمعاجمهم. وقد يكون نافعاً أن يتخذ معجم مبسوط أساساً وتجرد مواده وترتب ترتيباً دقيقاً بعد حذف المعاد وإدخال ما لم يرد في ذلك المعجم. ويظل العمل متواصلاً والمراجعة مستمرة حتى يتيقن المؤلف أو المؤلفون من أن المادة اللغوية استوفت أجزاءها وانها ضمت كل ما يتصل بها من صيغ ذكرتها المعاجم والموارد الأخرى.

٣ـ التراث ويضم كل ما تركه العرب من كتب فقهية وأدبية وعلمية وتاريخية وجغرافية وفنية وغيرها، لأن فيها مادة لم تذكرها المعاجم، ويدخل في ذلك الأدب: قديمه وحديثه.

٤ـ السماع من البلغاء والأدباء الكبار لا ما يتحدث به الحدادون والنجارون والبناؤون وغيرهم من أصحاب الحرف غير المثقفين.

(١) ينظر كتاب وقائع ندوة إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي ص٢٢٨.

٥ـ المجاميع اللغوية، وجهدها في المعجم كبير، وقد استطاعت أن تضع أو تدقق وتصحح كثيراً من الألفاظ وجد بعضها سبيله الى معجم متن اللغة والمعجم الوسيط.

وأن يكون المعجم الحديث صورة للواقع الجديد ويحمل المنزع اللغوي لا العلمي أو الاصطلاحي، ولعل أهم سماته:

١ـ أن لا تذكر فيه الألفاظ المهجورة أو الدالة على أشياء اندرست ولم تبق لها في الحياة معالم واضحة، لأن موضعها المعجم التاريخي الكبير وا لمعاجم القديمة التي تبقى مرجعاً مهماً الى جانب المعجم الحديث.

٢ـ أن لا تذكر فيه الألفاظ الأجنبية ولا ما أصبح ضرورة أو جاء في المعاجم والكتب القديمة وظل حضوره ماثلاً في هذا العصر.

٣ـ أن لا تذكر فيه المصطلحات العلمية لأن موضعها معاجم المصطلحات إلا ما شاع في أجهزة الاعلام وتداولته الأقلام ولهجت به ا لألسن.

٤ـ أن لا تذكر ألفاظ الحضارة التي أصبحت مصطلحات علمية دقيقة لأن موضعها معجم المصطلحات أو المعاجم الخاصة.

٥ـ أن لا تذكر الأعلام لأن موضعها معاجم الأعلام.

٦ـ أن لا تذكر المدن والأماكن لأن موضعها معاجم المدن أو دوائر المعارف والموسوعات.

٧ـ أن تبتعد عن الألفاظ العامية المحلية أو العامية التي ليس لها أصل في العربية أو انحرفت عن الفصيح انحرافاً كبيراً هذه بعض ملامح المعجم الحديث أما ترتيبه فينبغي أن يرتب على المادة الثلاثية مثل ترتيب «أساس البلاغة» والمعاجم الحديثة كمعجم متن اللغة والمعجم الوسيط، أي البدء بأول المادة فوسطها فآخرها لا ترتيب القاموس المحيط ولسان العرب وتاج العروس التي اتخذت من الحرف الأخير باباً ومن الحرف الأول فصلاً. أما ترتيبه على حروف الكلمة كلها ـ وهو ما أخذ به جبران مسعود في «الرائد» فإنه يفقد المعجم خصائص اللغة العربية ويفرق بين كلمات المادة الواحدة وينبغي أن ترتب مواد اللفظة الواحدة ترتيباً دقيقاً وأن لا تذكر اعتباطاً من غير منهج أو تنسيق، وكانت طريقة «المعجم الوسيط» واضحة، يسهل الرجوع إليه.

وينبغي أن توضع في كل مادة لغوية جميع ألفاظها إلا ما كان قياسياً كاسم الفاعل والمفعول، أما المصادر والصيغ المسموعة فينبغي ذكرها لأنها لا تخضع للقياس وإهمالها يفقد المعجم ثروة كبيرة.

وتأتي العناية بشرح المعنى وإيضاحه[1]. في مقدمة ما يعنى به المعجم الحديث، ولذلك ينبغي:

١ـ أن يكون الشرح واضحاً ليس فيه لبس وإبهام، وأن لا تستعمل الأضداد في الشروح لأنها كثيراً ما تكون غير مفهومة أو مضللة أو بعيدة عن الأذهان.

٢ـ أن تحدد المعاني بدقة فلا يقال عن نبت أنه نبات أو عن حيوان أنه حيوان كما فعل أصحاب المعاجم القديمة وإنما يحدد ويوصف ليكون قريباً الى الفهم واضحاً.

٣ـ أن ترتب معاني اللفظة الواحدة وينتقل فيها من المعاني المادية الحسية الى المعاني العقلية أو المعنوية، ومن الحقيقة الى المجاز الذي يؤتى به في آخر المعاني لأنه دلالة متأخرة للفظة.

ولن يكون المعجم العربي الحديث دقيقاً ما لم تقم به المجامع العربية أو المؤسسات العلمية، وأن تركه للجهد الفردي قد يضيف أخطاء ويوقع في خلل ويشيع الفوضى ويحدث تبايناً بين قطر وآخر وفي ذلك عود على بدء وكأن لم تثمر جهود المجامع والعاملين في سبيل اللغة العربية.

فالمعجم اللغوي المنشود هو ما جمع المألوف والمأنوس وضم الجديد المدروس، وكان دقيقاً في منهجه واضحاً في شرحه. والمعجم الوسيط خير منطلق إذا جرّد من العامي والأعلام، وحذفت منه المصطلحات الدقيقة وما يعنى به المختصون. ومجمع اللغة العربية في القاهرة أولى بتنقيحه وتجديده، لأنه خرج من بين أقلام رجاله، وإن لم يكن محظوراً أن ينتفع به اتحاد المجامع العربية أو أية مؤسسة علمية لتبني عليه المعجم الحديث وتخرجه سوياً ينفع أهل هذا القرن ويكون منطلقاً إلى المستقبل حيث تتعقد سبل الحياة وتتنوع فنون الحضارة وتكثر أسباب العلم، وتتغير نظرة الناس، وتتعدد حاجاتهم وإن كانوا امتداداً للماضين.

---

(١) تنظر وسائل التفسير في كتاب المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث.

المصادر :

(١) أساس البلاغة ـ جارالله الزمخشري ـ القاهرة ١٩٦٠م.
(٢) أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ـ سعيد الخوري الشرتوني. بيروت ١٨٨٩م.
(٣) البستان ـ عبدالله البستاني ـ بيروت ١٩٣٠م.
(٤) التعريب ومستقبل اللغة العربية ـ عبدالعزيز بن عبدالله. القاهرة ١٩٧٥م.
(٥) تهذيب المقدمة اللغوية ـ عبدالله العلايلي. بيروت ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
(٦) دعوة الى تعريب العلوم في الجامعات ـ الدكتور أحمد مطلوب. بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
(٧) الرائد ـ جبران مسعود. بيروت ١٩٦٤م.
(٨) فاكهة البستان ـ عبدالله البستاني ـ بيروت ١٩٣٠م.
(٩) القاموس المحيط ـ مجد الدين الفيروز ابادي ـ القاهرة.
(١٠) قطر المحيط ـ بطرس البستاني ـ بيروت ١٨٦٩م.
(١١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ـ عباس حسن ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٧١م.
(١٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ السنة التاسعة ـ العدد المزدوج (٢٨ـ٢٩) شوال ١٤٠٥هـ ـ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ (تموز ـ كانون الأول ١٩٨٥م).
(١٣) محيط المحيط ـ بطرس البستاني ـ بيروت ١٩٧٧م.
(١٤) المعاجم العربية ـ الدكتور عبدالله درويش ـ القاهرة ١٩٥٦م.
(١٥) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ـ ا لدكتور محمد أحمد أبو الفرج ـ بيروت ١٩٦٦م.
(١٦) المعجم ـ عبدالله العلايلي ـ بيروت ١٩٥٤م.
(١٧) المعجمات العربية ـ وجدي رزق غالي ـ القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
(١٨) المعجم العربي ـ نشأته وتطوره ـ الدكتور حسين نصار. الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٦٨م.
(١٩) المعجم العربي بين الماضي الحاضر ـ الدكتور عدنان الخطيب ـ القاهرة ١٩٦٧م.
(٢٠) معجم متن اللغة ـ أحمد رضا ـ بيروت ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.
(٢١) المعجم الوسيط ـ أخرجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد علي النجار وأشرف على طبعه عبدالسلام هارون. القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
(٢٢) المنجد ـ لويس معلوف ـ بيروت ـ الطبعة العشرون ١٩٦٩م.
(٢٣) : المنصف ـ شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين. القاهرة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
(٢٤) وقائع ندوة اسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي. بيروت ١٩٨٥م.

دار الآداب تقدم

شكل القصيدة العربية في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري

الدكتور جودت فخر الدين

تطرح هذه الدراسة أسئلة رئيسة ثلاثة: حول بنية القصيدة العربية الكلاسيكية، وحول بنية القصيدة العربية الحديثة، لكن بشكل ضمني وغير مباشر، وحول النقد الشعري.

وتستقصي ـ في قراءتها للنقد العربي ـ معاني هذه الأسماء: اللفظ، النظم، عمود الشعر، وما تنطوي عليه من أنساق تتعلق بالألفاظ (نسق الحروف في الكلمات، نسق الكلمات في الجمل، نسق الجمل) وبالتراكيب والنظم، وبالمعنى والغرض. وتصل الى موقف يرى أن ما نسميه اليوم بـ«الشكل» كان يشمل عند النقاد العرب القدامى أبعاد القصيدة اللفظية والإيقاعية والمعنوية معاً.

تلك القراءة حديثة، يقوم بها شاعر/ ناقد حديث. لذلك إذ توضح أفق القديم، تفتح أفقاً للتساؤل حول الحديث: لا بدّ في الحالين، من فهم جديد يؤرخ للقصيدة العربية وللشعر العربي تأريخاً جديداً.

في إطار الأسئلة الثلاثة تلك، تبدو لي أهمية هذه الدراسة، وآمل لأبعادها النظرية ان تقرن، استكمالاً، بدراسة تطبيقية ترسم التحولات في بنية التعبير عند الشعراء القدامى، وذلك تمهيداً لرسم هذه التحولات عند شعراء الحداثة.

أدونيس